http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2118) السنة الثامنة - الاثنين (2) ايار 2011

اليوم العالمي للعمال

تبقى ذكرى احداث ١٨٨٦ ناقوسا يدق في ارجاء العالم المتحضر والدول الصناعية ليعيد الى الاذهان تلك التضحيات الجسام التي قدمها العمال لتعزيز مسيرة الحركة العمالية ليس في منطقة واحدة من العالم فحسب بل في كل ارجاء المعمورة ، ولترسم خارطة طريق للطبقة العمالية في المدن الصناعية خاصة والمدن النامية عامة ، وفي العراق ورغم الظروف الصعبة التي مر بها فلا يمكن لاحد ان ينكر تضحيات الطبقة العمالية وما قدمته من انجازات عن طريق التظاهرات والاحتجاجات التي اشعلتها وحققت مكاسب لها على مدى عقود من الزمن ، بل ان موقع وثقل هذه الطبقة في مسار الحركة الوطنية اقض مضاجع الانظمة حتى عمد النظام السابق على تحجيم دور النقابات العمالية بالغاء صفة العمال وتحويلهم الى موظفين بعد ان تم تسييس النقابات والاتحادات لتصب في صالح اهداف الحزب الواحد والقائد الضرورة !! ، لذا كانت النقابات والاتحادات طيلة تلك الفترة ما هي الا ابواق تصدح للتمجيد زيفاً بمنجزات وهمية وكاذبة .

صوت يدق في أرجاء العالم ليعيد إلى الأذهان تضحيات طبقة على طريق المساواة والعدالة

□ بغداد / قسم التحقيقات
عدسة /ادهم يوسف

عمال القطاع الخاص

اليوم وبعد مرور ثماني سنوات على سقوط النظام السابق، نبحث في احوال العامل العراقي،لاسيما العاملون في القطاع الخاص. ومنهم سجاد راضي ، ٢٨ عاما، الذي يعمل في ورشة خيوط ابو شاكر،وهو يأتي الى العمل من الثامنة صباحا إلى الثالثة بعد الظهر ،وهو على هذا الحال منذ ست سنوات،سجاد يتقاضى في الاسبوع ٦٠ الف دينار، بدون حوافز او مكافآت وحتى الأكل والشراب على حسابه الخاص،لذلك يتحمل الشعور بالجوع حتى يكون غداؤه في البيت توفيرا للمصاريف .

يشير سجاد الى انه لايستطيع الزواج لانه يعيل عائلة كبيرة،متمنيا ان تتغير الظروف في البلد الغني بخيراته وتخصيص جزء منها لانشاء بعض المشاريع التي تنفع الشباب وتقدم لهم فرصة لرفع مستواهم المعيشي.

وفي نفس البناية التي يعمل فيها سجاد توجد الكثير من الورش ومعامل الخياطة لكن جميعها قد اغلقت ابوابها وصرفت عمالها الى اعمال اخرى بعد ان توقف سوق العمل بالخياطة،الا معمل الامير الذي مازال يصارع الحياة محاولا كسب رزقه من هذه المهنة التي أصبحت مشلولة.

ومهن اندثرت

احمد نعمة وهو الأسطة في معمل الامير(٣٦) سنة ، يؤكد انه يستطيع ان ينهي خياطة "القمصلة الجلدية" الواحدة خلال ثلاث ساعات فقط اذا استمرت الكهرباء بدون أنقطاع ، ولكنه يتأخر في القطعة الواحدة الى سبع ساعات في حالة انقطاع التيار.

احمد يتقاضى اجرته على قدر انتاجه فهو يأخذ بالقطعة ٤ آلاف دينار وهو يعمل يوميا بقطعتين وفي احسن الظروف بثلاثة، خصوصا ونحن في فصل الصيف، والطلب على القماصل قليل بالاضافة الى ان احمد يشكو قلة العمل، مشيرا الى المعامل المجاورة له أغلقت أبوابها بسبب توقف العمل بالقماصل الجلدية لان الصينية الرخيصة وقليلة الجودة قد سيطرت على سوق العمل .مضيفا ان سعر"قمصلة" الجلد المصنعة محليا تتراوح بين٧٠ و ٨٠ الف دينار والتي تعيش عشرين عاما، وأما الصينية فهي بعشرين ألف دينار لكنها لاتبقى سنة واحدة،ويرى احمد ان ظروف العمل في السابق افضل بكثير والكهرباء متوفرة وكان لا يستطيع الاستراحة بسبب زحمة العمل الذي كان يدر له اجرا مقنعا.

اما عباس(٢٢)عاما ويسمى(بالهواداري) وهو مصطلح شائع بين اصحاب هذه المهنة ويطلق على العامل الصغير تشبيها له بالهواء ،وهو مساعد الخياط ،يحضر له قطع الجلد ويلصقها مع بعضها، فيقول "اجري يعتمد على عدد القطع التي نصنعها، وقد يصل في الاسبوع الى اربعين ألفا في أحسن الأحوال".مشيرا الى ان صاحب المعمل لايستطيع ان يدفع له اجرة اكثر من ذلك ،لان العمل ضعيف جدا، وصاحب العمل يخيّره بين القبول او ترك المكان.

عباس في الغالب يرضى بهذا المبلغ ، على الرغم من انه لا يكفيه لسد احتياجاته المقننة، لاسيما انه يسكن في مدينة الصدر واجور النقل والاكل تقضم معظم الاجر الذي يتقاضاه.

إلى الجيش والشرطة

فيما وجدنا ابو جعفر يجلس قرب ماكنة خياطة الاحذية وهو صاحب معمل فاتن للاحذية النسائية في منطقة حافظ القاضي ولايوجد لديه عمال فكلهم قد ذهبوا للعمل في الافران او المطاعم بسبب توقف العمل ، ويطلب منهم الحضور حينما يأتي زبون طالبا مجموعة من الاحذية.

ولم يبق لديه غير عامل واحد وهو قصي(٣٨) سنة و يعمل في تفصيل وخياطة الاحذية، والاجر الذي يتقاضاه غير ثابت،معتمدا على الانتاج، فهو يحصل في "الدرزن" الواحد الذي يصنعه على ١٧ ألف دينار، موضحا "ان العمل ضعيف جدا اذا لم نقل متوقفا،لأني لا اعمل في الشهر الواحد غير ثلاثة درازن فقط، واحيانا اقل" .

قصي يرمي باللائمةعلى البضاعة المستوردة التي اثرت على العمال وعلى السوق على حد سواء. مضيفا "الدولة لا تدعمنا في حماية الانتاج الوطني او في فرض ضرائب على البضائع الاجنبية" ،وقصي يعمل اثناء توقف العمل في احد الافران كما انه دخل دورة كحارس في السجون وهو ينتظر التعيين حتى ينهي فصل مأساته كعامل.

اما في مطبعة سكرين دبي للطباعة بالشبكة الحريرية فقد وجدنا ثلاثة عمال يعملون في غرفة صغيرة لا يوجد فيها أي منفذ للهواء ولا حتى شباك صغير ولا يوجد تكييف بل فقط مروحة سقفية والمكان حار جدا ، ورائحة الاصباغ تجعلك تشعر بالدوار .

كبير العمال محمد (٢٤) سنة يتقاضى في الاسبوع ١٠٠ الف دينار ، والذي يقع عليه معظم الجهد في العمل ، وهو يتصبب عرقا ويخلع معظم ملابسه بسبب حرارة المكان، في حين اننا في بداية الصيف بل لم ندخل في ايام الحر الشديد بعد ، ويساعده في العمل اطفال صغار تركوا الدراسة حتى يعيلوا عوائلهم ، وهم ايضا محصورون في هذه الغرفة الحارة ذات الرائحة الكريهة ، التي قد تسبب امراضا كثيرة، خاصة اذا ماعرفنا ان صاحب المطبعة قد وجد ان هنالك نسبة رصاص زائدة بالدم في صفوف عماله بسبب المواد المستخدمة في هذا المكان ،وبالطبع لم نجد اهتماما من جانب اي وزارة او مؤسسة حكومية او نقابة ، بمثل هكذا اعمال، واكد العمال إن ليس لديهم تأمين صحي، وان هنالك تراجعاً في حقوق العمال قياسا الى تاريخ حركتهم وتضحياتهم .

فيما بحثنا عن معامل الخياطة التي كانت تضم عشرات العمال وكان انتاجها واضحا في الاسواق المحلية ،اكتشفنا انها انقرضت او شارفت على ذلك. فيشير جاسم الخياط ، الى انه كان يملك معمل خياطة فيه ٤٠ عاملا، لكنه اضطر الى غلقه وصرف العمال لغزو المتسورد الرخيص.

جاسم يؤكد ان معظم العمال اتجهوا الى سلك الشرطة و الجيش ومنهم مازال يأتي الى مكانه القديم ليبكي على الاطلال. مضيفا "لم استطع العمل بسبب البضاعة السورية و الصينة ولذلك اغلقت المعمل وحولته الى مخازن للبضاعة السورية و الصينة".

فيما يؤكد عبد السادة الرجل الستيني بانه بدأ العمل في اواخر السيتينات من القرن الماضي حيث كان يخيط(الكرنتيله)، وهو الزي الرسمي القديم للجيش العراقي، وكان يعمل في وزارة الدفاع. عبد السادة يشير الى ان العمل في السابق كان مختلفاً،فالعامل محترم وله حقوق وتدعمه النقابة ولايمكن ان يفصله صاحب العمل بدون اسباب حقيقية ومبررة، وكانت المعامل توفر الطبيب وتعالج المرضى وتتكفل بإجراء العمليات الجراحية على حسابها، وكانت النقابة تعطي أراضي للعمال، والرواتب عالية جدا، وكان معظم العمال يذهبون في الصيف الى اوروبا للسياحة، فضلا عن تمتع العامل باجازات.

من جانب اخر يؤكد اكثر العاملين في الخياطة ان الكثير من المعامل كانت في السابق تضم المئات من العمال ، وكان انتاجهم من الملابس يصل الى ٢٥٠و ٥٠٠ الف قطعة ، مؤكدين على دور المتابعة والسيطرة النوعية على الملابس المصنعة .

فيما اعتبر رحيم العامل في احد ورش الخياطة بان الدولة لا تدعم الصناعة المحلية . مؤكدا إن معمل النجف للخياطة قد طلب منهم في وقت سابق خياطة مجموعة من الملابس العسكرية للجيش ،لكن بعدها فوجئنا بأن معمل النجف قد استورد البدلات من الصين ووضع عليها ماركة معمل النجف .

العمل النقابي بعد ٢٠٠٣

بالمقابل أشار نائب النقابة العامة لذوي المهن الهندسية الفنية في العراق حميد الابراهيمي الى ان واقع العمل في البلاد مابعد سقوط الصنم والى الان لم نجد فيه مؤشرات ايجابية ، كاعطاء حريات كافية للعمال اومد يد العون للمؤسسات المهنية ، لتتمكن من تأخذ دورها في العمل النقابي . مؤكدا ان دور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية صار سلبيا في مجال دعم العمل النقابي في هذا البلد ، بل اصبح دورا قمعيا ، يتجلى من خلال كسر شوكة النقابات وعدم اعطائها اية فرصة لبناء نفسها اسوة بنقابات العالم . موضحا "يعود السبب الرئيس إلى كبح جماح النقابات لأنهم يمثلون السلطة الخامسة وهم الوحيدون من الناحية القانونية والشرعية الشريك في كل القرارات التي تصدر من السلطات الثلاثة" .

واضاف الابراهيمي ان منظمات المجتمع المدني و النقابات ولما تمتلك من قواعد جماهيرية تستطيع ادارة دفة القواعد الشعبية وتسييرها بالشكل الصحيح الذي يخدم مصالح الشعب.

تسييس النقابات

ويؤكد النقابي ان الاحزاب الحاكمة قد اخطأت مرة اخرى في شل الحركة النقابية في البلاد حينما زجتها في مكاتبها المهنية والهدف معروف وهو تسييس النقابات لصالح الاحزاب ،واذا ما سمحت الحركات النقابية في العراق بتدخل الأحزاب فسوف تتكرر تجربة المكاتب المهنية لحزب البعث ، عندما سيّس الحركات النقابية حيث قام بتبعيثها وجرها لتحل محل الامن والشرطة ، وجردت هذه النقابات من اهدافها ، لصالح السلطة والحاكم ولم تلب طموحات جماهيرها ولو بالحدود الدنيا او بمستوى لائق ولم تحقق اي هدف رفعته اثناء تأسيسها منذ عشرات السنين ، وبقي العمل النقابي طيلة ٣٥ سنة يراوح في مكانه ولن يتقدم خطوة واحدة ، وكان الضحية الأولى والأخيرة من ور اء هذه السياسة التي اتبعها حزب البعث الحاكم هو تسييس الشعب والقواعد الجماهيرية انذاك ، لكن الفرق كان النظام البعثي تسلطيا واستباديا ودكتاتوريا ، واليوم نعمل بنظام جديد فيه حرية التعبير بما يسمى بالنظام الديمقراطي ، والان صار الساسة الجدد الذين كانوا ضحية النظام السابق وبشكل تدريجي يقلدون الجلاد في كل شيء ، وقد يتشابهون في المنهج والتعامل مع النقابات ، والمقارنة معروفة لكل من انخرط في العمل النقابي وباتت هذه الامور لا تنطلي على كل منصف ومهني في هذا البلد .

ويستغرب الابراهيمي قائلا : وكأن هذا العمل مكأفاة يمّن بها علينا الآخرون ، لقد دخلت عجلة السياسة باطار ديمقراطي لسحق النقابات الحرة النزيهة مثل نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية والنقابات العمالية امام مرأى ومسمع السلطات الثلاثة ، لكنها لم تحرك ساكنا ازاء ما يحصل ، لذا يجب رسم منهج جديد وهدف للنقابات منه عدم تعرضها لانتكاسات من قبل هذه الاحزاب والسلطة ، وهنا اقول لو كان هناك حس مهني وقوة للحركات النقابية في العراق لما كانت هذه الاجراءات تتخذ من قبل السلطة لحل النقابات من عملها وهذا ما حدث في وزارة الكهرباء عندما حل حسين الشهرستاني ٤ نقابات تابعة لوزارة الكهرباء عام ٢٠١٠ هي (نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية ، اتحاد العمال ، النقابة المستقلة ، رابطة العمال) .

معاناة العمال

وعن معاناة العمال في عيدهم اوضح الابراهيمي انها كثيرة منها عدم تقبل الاحزاب التي تدعي الديمقراطية في الوقت الحاضر للعمل النقابي الجديد في العراق ، وتتهم الاخرين بالبعثيين وانهم جاءوا الى العراق لغرض تصحيح المسار المائل الذي خلفه النظام السابق ، ويؤكد هؤلاء على عدم الغاء القوانين والقرارات الصادرة في النظام السابق ليبقى العمل مجمدا في العراق ، وعدم سن تشريع قانون جديد من السلطة التنفيذية ، الى السلطة التشريعية (البرلمان) لغرض المصادقة عليه ، وايضا هذا القانون الجديد ينظم عمل الاحزاب ، وهذا لا يرضي الاحزاب الحاكمة ، ونجد ان الفوضى الخلاقة التي حدثت بعد سقوط النظام ودخول كتل وأحزاب وتيارات سياسية ولما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في عمل النقابات حاولت بعض الكتل والاحزاب استمالة النقابات وتسييسها لكنها لم تتمكن بسبب الوعي العالي لقيادة تلك النقابات وبدأت بعض الأحزاب تعرض خدماتها على نقابتنا والنقابات الاخرى لكن النقابات ابت ان تساوم على قضيتها المركزية وهي الدفاع بكل السبل عن اهدافها ، ولم تصدر السلطات لحد الان قرارا واحدا يخدم العمل النقابي بالرغم ان الدستور كفل العمل النقابي ، وقد لاحظنا ان السلطات الثلاثة تتصدى للعمل النقابي ولم تعط حقوق لا للنقابات ولا للعمال ، كما لم تقم الحكومة الحالية بالغاء القوانين القديمة للنظام السابق ، وثبت بالتجربة الفعلية ان القيادات السياسية لا دور لها سوى اتهام القيادات النقابية الشابة الجديدة بانهم بعثيون ويتعمدون عدم التعاون معهم ، لذا تظل العملية النقابية تراوح في مكانها دون تقدم وهنا يتساءل الابراهيمي : (لمن يريدون الساحة المهنية والنقابية ؟) وهل هناك مخططات لا تعرفها النقابات ، واود ان اقول للديمقراطيين الجدد هناك دول لم تحصل على شيء من الكعكة العراقية وباتت تعمل وتستميل بعض القيادات النقابية وتقدم لهم المساعدات المالية وهذا ما لاحظناه على بعض النقابات التي اصبحت في حالة مرفهة ، وهناك جهات قامت بفتح ورش كثيرة لهم بحجة تقديم الدعم للشعب العراقي وهذه الجهات تعمل بكل السبل للدخول على خط العمل النقابي في العراق ، ومن معاناة العمال في النقابة المذكورة هو عدم صرف المخصصات المهنية لهم ، وختاما تمنى النقابي الابراهيمي من كل النقابات في العراق ان يعوا ما يحصل في الساحة النقابية ويتوحدوا ويشكلوا الاتحاد العام لنقابات عمال العراق ليكون مضلة لكل النقابات في العراق واحياء السلطة الخامسة التي قتلتها السلطة التنفيذية من خلال القرارات الجائرة ضدها وتوحيد الجهود من اجل هذا الهدف السامي والنبيل .

المطالبة بقانون تنظيم العمل

أكد رئيس اتحاد نقابات عمال النفط في البصرة جمعة حسن ان معاناة العمال الان كثيرة الا ان اهمها يمكن ان نتطرق اليها وهي :

عدم وجود قانون تنظيم العمل النقابي مما يؤدي الى عرقلة العمل داخل دوائر الدولة كونها لا تعترف بالنقابة لعدم وجود قانون ، وان الحكومة العراقية الحالية متمسكة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ الذي يمنع العمل النقابي في القطاع العام ولا يسمح وفق القانون لاعضاء النقابة بالعمل داخل دوائر الدولة وكذلك الامر بالنسبة للشركات ، ورغم مناشدتنا ومطالبتنا بإصدار قانون تنظيم العمل النقابي الا إن لا احد يسمع !، كما إن قانون العمل هو الاخر معطل وفق نفس القرار الذي عطل عمل النقابات ذي الرقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ ، ومن معاناة العمال عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي والضمان الصحي لحماية العمال ، وهناك فوارق طبقية بين العمال ، فالعامل الموظف مشمول بقانون الخدمة المدنية بينما العامل الاخر لم يشمل بقانون الخدمة المدنية ، وقد اهملت الحكومة الان صرف مخصصات مخاطر المهنة وصحة السلامة المهنية اللتين أثرتا في دخل العمال .

ويؤكد حسن ان تغيير العمال الى موظفين كان بالاسم فقط وقد تضرروا جراء ذلك فهم لم يحصلوا على امتيازات الموظف وفق الخدمة المدنية كما ان قانو ن التقاعد قد الحق الغبن بهم حيث خسروا درجة وظيفية واحدة عند احالتهم الى التقاعد فالعامل يحاسب على انه يحمل الدرجة الخامسة في حين اثناء خدمته ياخذ راتب الدرجة الرابعة وهذه مظلومية كبيرة ، كما انه لم يكن مشمولا بالعلاوات السنوية وتقف درجته عند الدرجة الخامسة ، ويشير حسن الى ان هناك اصابات بامراض خطيرة يعاني منها العمال ، ويناشد الحكومة والبرلمان بالإسراع في سن قانوني العمل و النقابات ومعالجة الفوضى في ارجاء الدولة ، فقانون الاحزاب لم يسن لحد الان لكن الاحزاب تعمل الان بشكل مؤقت فلماذا لا تعمل النقابات هي أيضا لحين صدور القانون .

يشار الى إن العمال الأميركيين في ١٨٨٦ قرروا أن يكون الأول من أيار يوم توقف كامل عن العمل. وفي ذلك اليوم، ترك مائتا ألف منهم عملهم بمساندة منظمة فرسان العمل التي كانت تدعم الحركات العمالية، مطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات. في ما بعد منعت الشرطة والمضايقات القانونية العمال، ولعدة سنوات، من إعادة تظاهرة بهذا الحجم. حتى بدأت ترجع هذا الاحتفال بعد ظهور الحزب الشيوعي في العالم و يعتبر عيد العمال العالمي أهم الأعياد التي احتفل بها الشيوعيون، حيث يعتبر الشيوعيون أنفسهم المدافعين عن حقوق العمال و شعارهم "يا عمال العالم اتحدوا".

وطبعا كان العراق جزءا من الحركة العمالية العالمية، بدأت حركة التجمعات العمالية في العراق بالظهور في العقد الثالث من القرن الماضي وتشكلت بعض النقابات على أساس الحرف والمهن ولكنها واجهت محاربة من السلطة ،وبعد صراع هذه النقابات مع السلطة اجيزت في عام ١٩٤٦ بعض النقابات العمالية ولكن ما ان بدأت هذه المنظمات أعمالها حتى جوبهت بالقمع مرة اخرى .

بعد انقلاب ١٤ تموز صدر القانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ منظما شؤون الحركة النقابية في العراق، ثم صدر بعد ذلك نظام وواجبات وحقوق النقابات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ ونظام النموذج الاساسي للنقابات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ ينظمان بعض الشؤون الإجرائية للنقابات العمالية وبمقتضى ذلك عادت النقابات العمالية بالظهور وبدأت بتأسيس منظماتها منذ أوائل عام ١٩٥٩ كما قد أجيز تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات بتاريخ ١٢-١١-١٩٥٩ وكانت لهذه النقابات فروع في انحاء العراق ،اغلق بعضها وتوقف نشاطات بعض النقابات الاصلية منذ عام ١٩٦١ ثم بدأت السلطات تلاحق النقابيين البارزين وتعمل ضد الحركة النقابية لاسباب سياسية ،ثم ألغيت الهيئات الادارية للنقابات العمالية بعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ وعينت هيئات إدارية جديدة لها من قبلها موالية للحكم الجديد وهكذا اصبحت النقابات العمالية اداة بيد السلطة ،الى ان صدر قانون تعديل قانون العمل رقم ١٧١ عام ١٩٦٧ الذي ألغى أحكام وقواعد النقابات العمالية المهنية المتعلقة بالعمل وأصحاب العمل ووضع محلها قواعد وأسس للنقابات العمالية المهنية المتعلقة بالعمال وأصحاب العمل ووضع محلها قواعد جديدة لنقابات العمال فقط .وبعد استلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ صدر قانون عمل جديد عام ١٩٧١ ،فرفع القيد عن عدد النقابات واستمرت سياسة الدولة بالتدخل بفرض الهيئات الادارية للنقابات العمالية وتم قمع عدد من الاضرابات العمالية بالقوة واتباع سياسة ملاحقة القادة النقابيين من غير المنتمين الى حزب البعث ومحاربتهم الى أن اختتمت هذه المرحلة بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة (المنحل) بتحويل عمال القطاع العام الى موظفين وبهذا انهى حزب البعث الطبقة العاملة ودورها في الحياة الاقتصادية.وبعد ٢٠٠٣ لم يتغير التشريع لقانون العمل والتنظيم النقابي ولم يلغ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٠ والذي منع قيام نقابات عمالية في القطاع العام على الرغم من ان النظام السابق قد انهار وذهب الى غير رجعة.

■ بعد سنوات من النضال والتضحيات.. تراجع واضح في حقوق العمال

■ مشاكل كثيرة تواجه هذه الطبقة أبرزها الظروف الصحية السيئة وشظف العيش

■ نقابي : بعد سقوط الصنم لم نجد مؤشراً ايجابياً للنهوض بالعمل النقابي

■ عامل :الحكومة ما زالت متمسكة بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ بمنع العمل النقابي في القطاع العام

■ أطفال صغار في سوق عمل قاسية وليس من قانون يحميهم؟!

■ عمال نفط البصرة يشكون الأمراض الخبيثة .. وآخرون يطالبون بقانون ينصفهم

من ينصفهم؟!